ترأس اجتماع أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي .. نائب الرئيس :

المضي في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وإبقاء باب الحوار مفتوحاً

التشديد على إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة ومطالبة الجميع بالمشاركة فيها

دعوة كافة المنظمات الدولية والمحلية المعنية بشؤون الانتخابات إلى الرقابة عليها

صنعاء/ سبأ:

عقد أمس في صنعاء اجتماع لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي برئاسة الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية -النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام .

واستمع الاجتماع إلى تقرير عن الخطوات التي قام بها المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه في لجنة الإعداد والتهيئة للحوار الوطني ولجنة الـ 30 ولجنة الـ 16 واللجنة الرباعية وما تم خلال تلك اللقاءات الحوارية من مناقشات .

وتضمن التقرير شرحا مفصلا عن التنازلات التي قدمها المؤتمر الشعبي العام وحلفائه خلال اللقاءات الحوارية والهادفة إلى انجاح الحوار الوطني حرصا من المؤتمر وحلفاؤه على تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية وفقا لما دعا إليه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام في أكثر من مناسبة وطنية كان آخرها ما جاء في خطابه السياسي المهمة عشية الاحتفال بالعيد الوطني الـ 20 لقيام الجمهورية اليمنية بما يحقق المصلحة الوطنية ويؤكد الالتزام بالعملية الديمقراطية والحفاظ على الثوابت الوطنية .

نائب رئيس الجمهورية لدى ترؤسه اجتماع أحزاب التحالف

وأوضح التقرير العراقيل التي زرعتها وتزرعها أحزاب اللقاء المشترك لتعطيل الحوار الوطني ومحاولة الوصول بالبلاد إلى فراغ دستوري من خلال السعي لعرقلة كل الإجـراءات المتعلقة بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد .

وأقر الاجتماع التأكيد على المضي في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها تجسيدا للمسؤولية الوطنية والدستورية التي يتحملها المؤتمر الشعبي العام الذي منحته جماهير الناخبين ثقتها وتنفيذا لاتفاق فبراير الموقع مع الأحزاب الممثلة في مجلس النواب .

كما أكد الاجتماع الحرص على انفتاح أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي على الحوار وإبقاء باب الحوار مفتوحاً سواء قبل الانتخابات أو اثنائها او بعدها .. داعيا الجميع إلى المشاركة في الانتخابات باعتبارها استحقاقا دستوريا ووطنيا يهم كافة أبناء الشعب وليس الأحزاب بمفردها . . مشددا على الحرص على إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وشفافة .

ودعا الاجتماع كافة المنظمات الدولية والمحلية المعنية بشؤون الانتخابات إلى المشاركة في الرقابة على الانتخابات التي سيجسد من خلالها الشعب إرادته الحرة عبر صناديق الاقتراع .

وعقب ذلك عقد مؤتمر صحافي تلا خلاله الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام صادق أمين أبو رأس البيان الصادر عن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الذي تضمن استعراضا لكافة التطورات المتصلة بالحوار والعراقيل التي زرعتها أحزاب اللقاء المشترك أمامه وتأكيد الالتزام بالمضي قدما في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد والاحتكام لإرادة الشعب في اقتراع حر ونزيه وشفاف ودعوة الجميع الى المشاركة في هذا الاستحقاق الدستوري الديمقراطي المهم.

وفي ما يلي نص البيان:

يا جماهير شعبنا اليمني العظيم في الوقت الذي كنا ننتظر فيه أحزاب اللقاء المشترك وفي أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية في عام 2006م وما سادتها من أجواء ديمقراطية تنافسيه شهد بنزاهتها العالم والمراقبون الأجانب والمحليون الذين شاركوا في الرقابة على تلك الانتخابات - أن تثري واقع الحياة الديمقراطية بالممارسات الوطنية المسئولة التي تعزز من نجاح المسيرة الديمقراطية التعددية في بلادنا إلا أنه للأسف بات جلياً أنه ومنذ تلك الإنتخابات اتخذت أحزاب اللقاء المشترك منحى مخالفاً لتلك التوقعات والآمال وعملت على افتعال الأزمات الواحدة تلو الأخرى لإدخال الوطن في متاهات الصراع والعنف وتعكير صفو السلم الاجتماعي.

وبالرغم من ذلك تم التوقيع على اتفاق فبراير 2009م بين المؤتمر الشعبي العام وأحـزاب اللقاء المشترك والذي تم بموجبه تأجيل الانتخابات النيابية من موعدها المقرر في شهر إبريل 2009م والتمديد لمجلس النواب الحالي لفترة سنتين بناءً على طلب أحزاب اللقاء المشترك وذلك حرصاً من المؤتمر على إنجاز التعديلات الدستورية بمشاركة الجميع وتهيئة الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات النيابية كما نتطلع إلى أن تمضي أحزاب اللقاء المشترك قدماً لتنفيذ ما ورد في الاتفاق إلا أنها بدلاً من التزامها بما وقعت عليه في فبراير اتجهت إلى تعطيل تنفيذ الاتفاق بالاتجاه إلى حوار جانبي آخر بعيداً عما اتفق عليه وظلت تعمل على زرع العراقيل والصعوبات أمام ذلك، ومن ذلك المطالبة بالإفراج عن مسجونين يجري محاكمتهم على ذمة ارتكاب أعمال تخريب وقتل وفوضى وعنف والإضرار بالوحدة الوطنية، وحيث تم بالفعل الإفراج عن هؤلاء حرصاً على الحوار وإبطالاً للحجة التي ظلت تتعلل بها أحزاب المشترك لم تكتف بذلك بل وصل الأمر إلى تشجيع أحزاب اللقاء المشترك لتلك العناصر الانفصالية الخارجة على الدستور والقانون التي ظلت تدعو إلى الارتداد عن الوحدة التي حققها شعبنا يوم الـ22 من مايو 1990م سواءً تحت غطاء الدعوة إلى ما يسمى بالفيدرالية أو الكونفدرالية أو فك الارتباط وتوفير الغطاء السياسي لتلك العناصر التي تحالفت مع العناصر الإرهابية من تنظيم القاعدة وتقديم التبريرات لما ترتكبه من أعمال إرهاب واغتيالات وقتل للأبرياء من المواطنين والجنود وهم يؤدون واجبهم للحفاظ على الأمن والسكينة العامة للمجتمع.. وليس أدل على ذلك من أن تلك الأحـزاب لم تصدر اليوم بياناً واحداً يندد بما ترتكبه تلك العناصر الإرهابية والتخريبية من أعمال أضرت بسمعة الوطن ومصالحه واقتصاده وبالسياحة والاستثمار فيه.

وفي الوقت الذي حرصت فيه أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي على تجاوز تلك الأزمات المفتعلة والدعوة للحوار الوطني الجاد والمسئول لمعالجة كافة القضايا التي تهم الوطن بروح مسئولة وعقول منفتحة لتجاوز أي مخططات أو نوايا سيئة تريد جر البلاد إلى أتون الفتنة والصراع والعنف إلا أنه للأسف ظللنا نواجه بتعنت أحزاب اللقاء المشترك ورهانها على إضاعة الوقت لإدخال البلاد في متاهات خطيرة عبر محاولة تعطيل الانتخابات النيابية وعدم إجرائها في موعدها المحدد لإعاقة عمل المؤسسات الدستورية وسلبها مشروعيتها مدركين وبسوء نية أبعاد مثل هذه التصرفات غير المسئولة على سلامة الوطن واستقراره وسلمه الاجتماعي.

إن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وقد أكدت التزامها بالعمل على كل ما من شأنه الالتزام بالعملية الديمقراطية واحترام الدستور والقانون والحفاظ على الثوابت الوطنية وعدم الخروج عنها، دعت أحزاب اللقاء المشترك إلى الالتزام بما ورد في اتفاق فبراير 2009م دون تلكؤ والمضي قدماً لتنفيذ بنوده وفي مقدمها ما يتعلق بإجراء الانتخابات النيابية وللخروج من الوضع الراهن وفي سبيل ذلك تم تقديم مقترحات من قبل فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وعبر اللجنة الرباعية التي تم تشكيلها من قبل فخامته حرصاً منه على إنجاح الحوار والوصول به إلى ما يحقق غاياته المنشودة وحيث قدمت من فخامته عبر اللجنة المذكورة المقترحات التالية:

- إقرار التعديلات التي تم التوافق عليها في قانون الانتخابات والاستفتاء عليها في مجلس النواب مادة مادة، وتم فيها استيعاب الملاحظات المقدمة من بعثة الاتحاد الأوروبي التي شاركت في الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية أو العمل بالقانون الحالي وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لتسير في إجـراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.

- تشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير أمور الانتخابات النيابية والاستعداد لتشكيل حكومة وحدة وطنية بعد إجـراء الانتخابات بغض النظر عن نتائج تلك الانتخابات.

- مواصلة عملية الحوار الوطني حول القضايا الواردة في بقية بنود اتفاق فبراير وطبقاً للمحددات الواردة في اتفاق الـ17 من يوليو 2010م الموقع بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحـزاب اللقاء المشترك وشركائه ولما من شأنه الوصول إلى الاتفاق والتفاهم الوطني الذي يخدم المصلحة الوطنية العليا.

إلا أن تلك المقترحات أيضاً لم يتم القبول بها من أحزاب اللقاء المشترك وظل التعنت قائماً بهدف تعطيل الانتخابات والوصول إلى مرحلة الفراغ الدستوري وهو ما لا يمكن أن تقبل به أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي ومعها أبناء الشعب لما ينطوي على ذلك من مخاطر تهدد سلامة الوطن، ذلك أن أقصى ما يمكن أن يقدمه حزب حاكم في أي بلد هو تشكيل حكومة وحدة وطنية للإشراف على الانتخابات وكذلك تشكيل إدارة انتخابية مشكلة من الأحزاب السياسية والموافقة على تعديلات دستورية بالتوافق الوطني، وهذا كل ما تم تقديمه لأحزاب اللقاء المشترك فماذا يمكن أن يقدم أكثر من ذلك حرصاً على مشاركة الجميع.

لكن المؤتمر الشعبي العام ومن منطلق الثقة الممنوحة له من جماهير الشعب لا بد أن يتحمل في الأخير مسئولياته الدستورية والقانونية في إدارة البلاد وإجراء الانتخابات في موعدها باعتبارها استحقاقاً دستورياً ووطنياً يهم كل أبناء الشعب وليس الأحزاب.

كما أن الحوار ينبغي أن يكون ميدان تنافس بين قدرات القوى السياسية بالأفكار والرؤى حول سبل تطوير العملية الديمقراطية وترسيخ قواعد النظام السياسي التعددي وتنمية الشراكة بين أبناء وتيارات الوطن اليمني لا تعطيل العملية الديمقراطية التي تمثل الانتخابات جوهرها، وأنه من المؤسف أن أحزاب اللقاء المشترك لم تتمكن من التعبير عن رؤى ومواقف تتطابق واحتياجات الاستحقاق الدستوري وظلت أطراف فيها تملي اشتراطاتها الخاصة وتتحكم بوجهة الحوار لأجندتها الخاصة الهادفة إلى تفكيك كل مصادر الشرعية عبر استهلاك الزمن وتفريغ الحوار من أي مضمون مع رفض كل إجراء أو خطوات نحو الالتزام بالعملية الديمقراطية وإجراء الانتخابات.

إن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي التي اختبرت التحديات عبر تجربتها الطويلة وبالرغم من حساسية اللحظة التاريخية التي تضع على عاتقها مهمة التصدي للمشاريع الانقلابية فإنها لن تتخلى عن الالتزام بالعملية الديمقراطية وأساسها إجراء الانتخابات في موعدها باعتبارها واحدة من أركان الاستقرار ومصدراً للشرعية السياسية وأرضية للمساندة الشعبية، وأحزاب التحالف الوطني لن تقبل التمرد من أي طرف أو أطراف على العملية الديمقراطية كما أنها لن تسمح بحدوث تآكل لقواعد الشرعية الدستورية وتعتمد بعد الله على الشعب والقوى الخيرة وحلفائه من القوى الوطنية والدولية الديمقراطية في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وقانونية.

إن المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه قد أكدوا التزامهم بالحوار تحت مظلة النظام السياسي الديمقراطي الذي تمثل المعارضة جزءاً منه، وبذلوا كل المحاولات واستنفدوا كل الجهود الممكنة من أجل الوصول إلى الاتفاق الذي يحقق مصلحة الوطن العليا، إلا أنه وحرصاً منها على المصلحة الوطنية والتجربة الديمقراطية التعددية والاستحقاقات الدستورية والقانونية تجد نفسها ملزمة بالمضي قدماً في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد والاحتكام إلى إرادة الشعب في اقتراع حر ونزيه وشفاف وتدعو الجميع إلى المشاركة في تلك الانتخابات.

كما تدعو كافة المنظمات الدولية والمحلية إلى المشاركة في الرقابة على الانتخابات النيابية في الوقت الذي تؤكد فيه أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بأنها ستظل منفتحة على الحوار وتمد يدها من أجل الحوار الجاد والمسئول الذي يخدم مصلحة الوطن سواءً قبل الانتخابات أو أثناءها أو بعدها.

والله ولي التوفيق .. بسم الله الرحمن الرحيم

«رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ».

صادر عن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي31 اكتوبر 2010م .

أحزاب التحالف الوطني خلال المؤتمر الصحفي:

تأكيد التزام التحالف بالعملية الديمقراطية واحترام الدستور

التصدي للمشاريع الانقلابية ورفض التمرد من أي طرف

ترسيخ قواعد النظام السياسي التعددي وتنمية الشراكة بين تيارات الوطن اليمني

أبو راس يتلو البيان في المؤتمر الصحافي